الجمعة ٦ كانون الثاني ١٩٩٥

من ميشال شيحا الى نبيه بري
اي حرية واي ديموقراطية للبنان؟

في اسبوع ميشال شيحا (بعد ٤٠ سنة على وفاته) وبعده اسبوع سليم تقلا (بعد ١٠٠ سنة على ولادته و٥٠ سنة على غيابه) تكلم الرئيس نبيه بري والصحافي والمفكر المصري محمد حسنين هيكل، في لبنان شيحا وتقلا. تكلما في لبنان الماضي الذي نفتقد عمقه – بل هدوءه واستقراره – كلما احسسنا بأن الارض التي نقف عليها تهتز تحت اقدامنا فتصيبنا رعشة، واحيانا رجفة.

نحنّ الى ماضي شيحا وتقلا، لسبب بسيط هو ان النظام الديموقراطي البرلماني الذي يعيش لبنان في ظله ولد معهما، وكان لهما فضل كبير فيه: شيحا في اعداد مسودة دستور الجمهورية، وتقلا في المشاركة في النضال من اجل الاستقلال والسيادة والقرار الوطني الحر عن فرنسا "الام الحنون"!

لكن هذا الماضي يكاد يسربلنا ويقعدنا عن العمل من اجل المستقبل. كأن هذا ليس لنا، لذلك يجب الا يكون من صنع ايدينا!

وهذا ما حذّرنا منه هيكل عندما قال انه يخشى اذا ظللنا نتطلع الى الماضي ان يشدنا اليه فيضيع علينا رسم الدور المستقبلي للبنان في الاستراتيجيا التي تعد للمنطقة.

ولو اخذنا بتحذير هيكل – وهو محق – لوجدنا ان افضل اطار للبحث في هذا المستقبل هو ما قاله الرئيس نبيه بري للصحافيين المعتمدين في ساحة النجمة من ان لا دواء للحرية بغير المزيد منها وبأن لا علاج للديموقراطية الا بالمزيد من الديموقراطية.

ولا نظن بري اخترع البارود في عصر تفكك الدول والمجتمعات المركبة. بل لعله اكتشف، وهو الجديد على الحياة البرلمانية، ان النظام الديموقراطي هو نظام حرية، في الدرجة الاولى، نظام حرية العمل السياسي والخيار الحر والقرار الحر. وان لا ديموقراطية حيث لا مشاركة في الحياة السياسية – وليس في الحكم فحسب حيث أكلة "الجبنة" والمتهافتون على المغانم – اي حيث الاقبال الطوعي على الانخراط في المؤسسات المدنية واخصها الاحزاب، وحيث المشاركة في بلورة القرار السياسي على مستوى الشعب المنظم، وليس على مستوى الافراد الذين يسهل استفرادهم وقمعهم وقهرهم. وحيث تمارس الصحافة الرقابة على الحكم بحرية، وتعيّن اماكن الخطأ والصواب في الممارسة.

ولعل الرئيس بري وجد الدواء الموصوف للبنان منذ ميشال شيحا، وهو ان لبنان لا يمكن ان يستمر الا على قاعدة ثلاثية: تلاقي الطوائف وتفاهمها في نطاق برلمان يتم اختياره ديموقراطيا، اي بحرية، ويتمثل فيه الجميع. وان من يخرج على هذه القاعدة يضع لبنان في مهب العنف والانقسام والتشرذم، فضلا عن فتحه الثغر امام الخارج للتدخل.

هكذا "رأى" ميشال شيحا لبنان، وهكذا "رآه" لنا محمد حسنين هيكل ودعانا الى تجاوز الماضي.

وفي اطار هذه الدعوة نجد ان من حق اللبنانيين ان يسألوا رأس السلطة الاشتراعية: من وماذا يمنع لبنان من ان يكون فيه المزيد من الحرية دواء للانتقاص منها او اضطهادها والتضييق عليها؟

ومن وماذا يمنع ان يكون في لبنان المزيد من الديموقراطية في مواجهة تزوير الارادة الشعبية ومحاصرتها واخضاعها لشتى انواع الضغوط السياسية والمالية والبوليسية؟

ومن وماذا يمنع تنظيم الشعب في احزاب وهيئات اهلية تحول دون استفراده وفرض المشيئة عليه والذهاب الى حد حرمانه الحق في الدفاع عن نفسه و... المقاومة؟

من حقنا على نبيه بري ان نطرح عليه هذه الاسئلة وغيرها – وهو المسؤول الكبير – كما ان من الانصاف القول ان الطوائف لا تزال الاطار الاسلم للمشاركة في غياب الاحزاب غير الطائفية التي يمكنها الحؤول دون استغلال النفوذ الطائفي لسلب اصحاب الكفايات – واحيانا داخل الطائفة الواحدة – حقهم في القيادة والعمل السياسي.

وقد يكون افضل للبنان ان يكون برلمانه – وان موقتا – مركزا لتلاقي الطوائف وتفاهمها – وهي مكونات اساسية للوطن من ان يكون مكانا للتناحر بين تنظيمات واحزاب لا رابط بينها سوى تقاسم المغانم والاسلاب.

واذا كان من طلب للبنانيين يبدونه للاستاذ بري، في بداية هذه السنة، هو ان يقرن القول بالفعل فيؤلف لجنة لاعداد قانون جديد للاحزاب يحل مكان قانون الجمعيات العثماني، ويعدّل قانون الانتخاب بما يكفل حقا مزيدا من الديموقراطية، قبل ان يتحول التقليل منها وحشا يفترس الشعب باسم "حرية" و"ديموقراطية" غارقتين في بحر من الدماء.

ادمون صعب